

هنا السبسي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية التونسية الغانم يعزي رئيس الوزراء في وفاة حرمه

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تعزية ومواساة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته لوفاة حرمه المغفور لها بإذن الله تعالى الشبيخة شيخة صباح الناصر الصباح. وقال الغانم في برقيته: «بنفوس راضية مرضية إلى ما قضاه الله وقدره نما إلى علمي وأنا خارج البلاد بكل أسى نيا وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى حرمكم الشبيخة شيخة صباح الناصر الصباح، تغدوها الله برحمته، وإني إذ أشاطر سموكم وأعرب لكم عن خالص العزاء والمواساة لأتضرع إلى المولى عز وجل أن يقبل الفقيدة في فيض رحمته

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيته تعزية إلى كل من رئيس مجلس النواب في اليابان «بونساي إيوكي»، ورئيس مجلس المستشارين «مازاكي يامازاكي»، وذلك بمناسبة عيد ميلاد جلالة الإمبراطور أكيهيتو.



مرزوق الغانم



رئيس مجلس الأمة بالإتابة مبارك الخرينج مستقبلا نائب رئيس الوزراء التركي

الخرينج استقبل نائب رئيس الوزراء التركي

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإتابة مبارك الخرينج في مكتبه ظهر أمس نائب رئيس الوزراء التركي والمتحدث الرسمي للحكومة التركية بولنت أرينش والوفد المرافق له. وجرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات، كما بحث الجانبان آخر المستجدات على المستويين الإقليمي والدولي. وحضر المقابلة أمين سر مجلس الأمة عادل الخرافي وسفير جمهورية تركيا لدى الكويت مراد تميمير.

قدمه الجيران والخرينج والحريص والغيصم وعسكر اقترح نيابي بتشكيل هيئة للرقابة الشرعية على أنشطة الأوراق المالية



مبارك الحريص



سلطان الغيصم



عسكر العنزي



د.عبدالرحمن الجبران

فيما تجرته من تصرفات بأحكام الشريعة الإسلامية مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة». ووفقا للنص المقترح تضع الجمعية العمومية أو إجماع الشركاء قواعد تشكيل هذه الهيئة واختصاصاتها وأسلوب ممارسة عملها بما يكفل استقلالها عن الجيران التنفيذيين، وكذلك وضع النظام الرقابي رقم 97 لسنة 2012 (معدلة) التي تنص على أنه «يجب على الشركات التي تزاوّل أغراضها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التقيد

بإحكام الشريعة الإسلامية وفقا لهذا القانون وقواعد المحاسبة والمراجعة التي تضمن التزام المرخص له بأحكام الشريعة الإسلامية». ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: وفقا لأحكام الاقتراح بقانون المرفق، تضاف مادة جديدة برقم 67 مكررا إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، تؤكد أنه على من

الكفيلة باستقلال هيئة الرقابة الشرعية عن الجهاز التنفيذي المرخص له، كما تضع النظام الرقابي وقواعد المحاسبة والمراجعة التي تضمن التزام المرخص له بأحكام الشريعة الإسلامية». ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: وفقا لأحكام الاقتراح بقانون المرفق، تضاف مادة جديدة برقم 67 مكررا إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، تؤكد أنه على من

تقدم النواب مبارك الحريص و د.عبدالرحمن الجبران وعسكر العنزي وسلطان الغيصم ومبارك الخرينج بالاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 67 مكررا إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ونصت مواد على الآتي: مادة أولى: تضاف إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 المشار إليه مادة جديدة برقم 67 مكررا نصها الآتي: «يجوز للمرخص له بالعمل في أنشطة الأوراق المالية أن يقرر العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. على أن يشكل هيئة للرقابة الشرعية على أعماله. وتضع الجمعية العمومية أو إجماع الشركاء قواعد تشكيل هذه الهيئة واختصاصاتها وأسلوب مزاولة عملها. ولا يجوز للمرخص له مزاولة أي نشاط إلا بعد أخذ رأي الهيئة. وتضع هيئة أسواق المال القواعد

الصالح يسأل العمير عن حيازات المزارع



خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير قال في مقدمته: أثر في الأوتة الأخيرة لغط حول حيازات المزارع التي منحها الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وقد شكلت لجنة من قبل الهيئة لاستيضاح الحقائق، وقد أجزى أكثر من تحقيق بهذا الخصوص، لذا أطلب بتزويدي بنسخة عن التحقيق الذي تم بخصوص قسائم

الوفرة وما هي الإجراءات التي اتخذت من قبلكم على ضوء نتائج هذا التحقيق؟ كما أطلب بنسخ عن جميع التقارير والملاحظات المتعلقة بالتجاوزات الخاصة بحيازة المزارع والتي تم رفعها إليكم من قبل رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية الحالي، وما هي الإجراءات التي قمتم باتخاذها بشأن هذه الملاحظات والتقارير؟

هل هناك توجه لرفع أسعار الكهرباء والماء لشرائح المجتمع؟ الطريجي للإبراهيم: ما السند القانوني لقطع المياه عن المتخلفين عن سداد الفواتير؟

استهلاك الماء والكهرباء وخاصة للجهات الحكومية؟ إذا كانت الإجابة بنعم بوجود خطة يرجى تزويدي بصورة من خطة الوزارة. هل هل يوجد توجه للوزارة لرفع قيمة أسعار الكهرباء والماء لجميع شرائح المجتمع والعقارات التجارية والاستثمارية والقسمات الصناعية والحرفية والمباني الحكومية وجميع العقارات والمباني المستهلكة للماء والكهرباء؟

فواتيرهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بقيمة المبالغ وكيف تم التعامل مع تحصيل هذه الأموال؟ 7- هل توجد شخصيات بارزة أو وزراء أو نواب أو قياديين بالحكومة وغيرهم لم يلتمسوا بسداد فواتيرهم؟ في حالة الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسماء مع قيمة المبالغ المطلوبة. 8- هل أصدرت المحكمة أحكاما بإعادة المياه المقطوعة لمن رفع دعوى ضد وزارة الكهرباء والماء؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بعدد القضايا المرفوعة ضد الوزارة وعدد الأحكام التي صدرت ضد الوزارة بقيمة المبالغ التعويضية المحكوم بها على الوزارة من جراء القطع. 9- كيف تتم آلية تقسيط الدفوعات لمن تم قطع المياه عنهم وهل يوجد جدول مخصص لتقسيم المبالغ وعلى ماذا تعتمد الوزارة بالتقسيم؟ في حالة وجود جدول محدد للأقساط يرجى تزويدي بصورة من الجدول، وفي حالة عدم الالتزام بتسديد الأقساط ما هي الإجراءات المتبعة. 10- هل توجد خطة لدى الوزارة في آلية ترشيد

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً لوزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء د.عبدالعزيم الإبراهيم وطلب تزويده بالآتي: 1- ما الآلية المتبعة بالوزارة لقطع المياه عن المباني بمختلف أنواعها لمن تخلف عن سداد فواتير الكهرباء والماء؟ 2- ما السند القانوني لقطع المياه لمن تخلف عن سداد فواتير الكهرباء والماء؟ إذا كانت الإجابة بأنه يوجد سند قانوني فيرجى تزويدي بالأسانيد القانونية. 3- هل قرار قطع المياه من المباني المتخلفة عن سداد فواتير الاستهلاك هو قرار من مجلس الوزراء أم قرار من قبل وزير الكهرباء والماء؟ في حالة الإجابة بنعم في أي من الحالتين يرجى تزويدي بصورة من القرار. 4- هل هناك خطوات إجرائية ضد المتخلف عن سداد فواتير الكهرباء والماء قبل قطع المياه؟ 5- ما قيمة المبالغ المتعثرة والتي لم تتمكن الوزارة من تحصيلها حتى تاريخ ورود السؤال؟ 6- هل يوجد وافدون غادروا البلاد ولم يسددوا



د.عبدالله الطريجي

استفسر عما إذا كان عضوا في لجان توزيع الحيازات الزراعية الرويعي يستفسر عن التدرج الوظيفي لمن سيعين مديرا لهيئة الزراعة

باسماء اعضاء اللجان لجميع اللجان الخاصة بتوزيع الحيازات الزراعية والقسمات الحيوانية بانواعها.

او رئيسا او نائبا للرئيس في اللجان الخاصة بتوزيع القسائم الحيوانية؟ وأذا كان عضوا في هذه اللجان او بعضها هل شهد في التحقيقات البرلمانية الحالية، ولماذا لم يتم الإبلاغ عن هذه التجاوزات والمخالفات في حينها من قبل من شهد هذه التجاوزات والمخالفات من الأعضاء، وإذا كانت لجنة التحقيق البرلمانية قائمة ومستمرة فكيف يتم تعيين احد الأعضاء في اللجان التي يشتملها التحقيق مديرا لهيئة؟ وهل يستوي ان يكون الخصم والحكم من داخل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قبل ان تنتهي اللجنة البرلمانية من تقريرها النهائي بهذا الشأن؟ برجاء تزويدي

بالتصريح الفوري ضد المخالفات والإشراطات البيئية، فهو المسؤول العلمي في فهم الكوارث التي قد تتسبب فيها هذه الشركات، ولديه السلطة المتكاملة في اتخاذ قرارات حازمة وحاسمة لوقف هذا النحر البيئي الذي يتعرض له الكويت البلد الجريح بيئيا، فهو المسؤول عن القطاع النفطي وعن الهيئة العامة للبيئة ولديه أسلحة القوانين اللازمة، فماذا ينتظر؟! وأردف: أتذكر يا معالي الوزير أن لديك قانونا حديثا به عقوبات مشددة وواجب التطبيق وسقف العقوبات والغرامات به مفتوح وتصل الى ملايين الدنانير، فلماذا لا تستخدمه؟! وأشار التميمي إلى أن قضايا البيئة الجسيمة اليوم

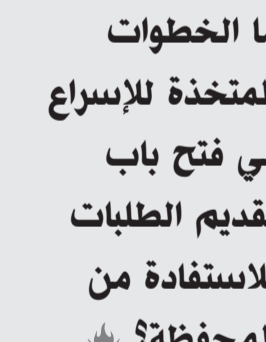


د.عبدالله الطريجي

عبدالله للعيسى: هل أقرت اللائحة التنفيذية لقانون محفظة الطالب؟

والمتمضن قيام الوزير بإصدار اللائحة التنفيذية بعد إقرارها من مجلس الوزراء، وبالنظر إلى الوضع الحالي فإننا لم نلمس أي تطبيق لهذا القانون حتى الآن. وطلب تزويده بالآتي: هل تم إقرار اللائحة التنفيذية التي بموجبها سيتم دعم الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة، إذا كانت نفقتهم الخاصة، يرجى تزويدي بنسخة من اللائحة مع بيان أسباب التأخر في

ما الخطوات المتخذة للإسراع في فتح باب تقديم الطلبات للاستفادة من المحفظة؟



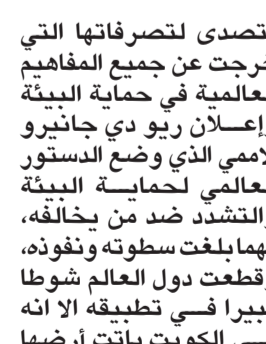
د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالاً لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى قال في مقدمته أنه حين صدر القانون رقم 1 لسنة 2012 بشأن إنشاء وتأسيس محفظة استثنائية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة المعروف بـ «قانون محفظة الطالب» لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة في مختلف مراحل التعليم العالي،

لوح باستهداف الوزراء المقصرين بصعود المنصة التميمي مخاطباً العمير: الكويت منحورة بيئياً ولديك الأدوات لإنقاذها والبيئة تسقط حكومات

باتت تسقط حكومات كاملة وليس وزيراً واحداً، ما يجري، مستدركا بأن غرامة المليارين لاتزال حاضرة وهي تعيش في ضمير أولادنا وأحفادنا في المستقبل البعيد. وختم مخاطباً الحكومة بأن الاعتقاد السائد بأن المجلس لا يفعل أدواته الدستورية هو اعتقاد خاطئ ويبدو أن المنصة لابد أن تبقى جاهزة لكل وزير يتقاعس عن أداء واجبه الدستوري والبر في قسمة أمام الله والشعب الكويتي وصاحب السموم، حتى وإن وثقت الحكومة من أغليتها في حماية الوزراء، لكنها لن تمنع النواب من فرض القانون وتطبيقه على من ينجو من المنصة سواء رضت أو أبت، فالكويت باقية ونحن زائلون.

تتصدى لتصرفاتها التي خرجت عن جميع المفاهيم العالمية في حماية البيئة وإعلان ريو دي جانيرو الأممي الذي وضع الدستور العالمي لحماية البيئة والتشدد ضد من يخالفه، مهما بلغت سطوته ونفوذه، وقطعت دول العالم شوطاً كبيراً في تطبيقه إلا أنه في الكويت باتت أرضها مستباحة من هذه الشركات التي لا يهمها سوى جني الأرباح. وتابع: إن مجلس الأمة قام بالدور المنوط به عبر إصدار القانون رقم 2014/42 وواكب التطور العالمي في حماية البيئة والذي شرعت فيه معايير كبيرة وعقوبات رادعة تصل للإعدام، لكن حكومتنا لا تريد أن تفهم أن لديها أمانة حماية الوطن ومواطنيه داخليا وخارجيا وفي جميع المجالات. وطلب التميمي وزير



عبدالله التميمي

حذر النائب عبدالله التميمي الجهات النفطية والبيئية من استمرار العبث بالصحة العامة ومخالفة المعدلات العالمية لمنع التلوث والمحافظة على ما تبقى من البيئة الكويتية المنتهكة والمنحورة جراء الأفعال المجرمة التي تقوم بها بعض الجهات التي لا تلتزم بمعايير السلامة. وقال إن ما تقوم به إحدى الشركات النفطية خلال الأيام الماضية من انتهاك صارخ عبر تسريب «غازات سامة» وضرة على صحة المجتمع الكويتي يجب أن يوقف وينتهي إلى الأبد. وأضاف التميمي أن هذه الشحنة المشبوهة في تعاملها وتاريخها السيئ مع الشعب الكويتي صحة ومالاً، لا يكاد يمر عام حتى ترتكب مأساة جديدة بحق هذا الوطن ولابد من أن